الفصل الثالث

العوامل المؤثرة في الثقافة السياسية

تتأثر ثقافة المجتمع بأوضاعه الطبيعية وأنظمته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فضلا عن ما تقدم يمكن القول أن الثقافات السياسية تتغير عبر الزمن استجابة إلى الأوضاع الاقتصادية، والتأثير الدولي، والتغيرات في الثقافات المحلية، ومستوى التعليم، والضغوطات الاجتماعية، وإنجاز نظام الحكم، والتجربة التاريخية، والتنشئة الاجتماعية السياسية [1] فضلا عن ما تقدم، قد يُشكل التقليد والوعي والإدراك التاريخي للفرد أو الجماعة، على سبيل المثال، جوانب مهمة كثيراً في التغير في الثقافات السياسية للأمم الأوربية بالمقارنة مع الكيان السياسي الذي تطور حديثا كثيراً كما في الولايات المتحدة الأمريكية [2].

في الخلاصة، يُرجع نقص الوحدة بين العديد من الجماعات العرقية، والدينية، والثقافية إلى الأحداث التاريخية التي طبعت أو حفرت عميقا في وعي الناس [3]. وفي هذا الصدد قيل: "ويتأثر نمط الثقافة العامة السياسية بعوامل مختلفة تؤثر في تشكيله وتغيره واستمراره، ولعل من أهمها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتعلب التنشئة الاجتماعية السياسية بوسائلها المختلفة دوراً حيوياً في تشكيل الثقافة العامة السياسية، وتؤثر على استمرار وثبات وتغير نمط الثقافة العامة السياسية" [4].

فضلا عن ما تقدم، قيل في هذا الاتجاه: "التنشئة هي عملية تفاعل بين الفرد والمجتمع داخل الوسط الاجتماعي وهو السبب في اكتساب الثقافة الاجتماعية وتعليم السلوك والقيم وصقل شخصية الفرد." [5] وقيل أيضا: "أن هناك أيضا محددات أو كوابح خارجية معينة (تاريخية، سياسية، واقتصادية متأصلة أو بالفطرة) التي تؤطر هذه التوجهات الشعبية أو العامة وتؤثر في وظيفة عمل النظام السياسي في طريقة معينة ضمن الدولة، والبيئة السياسية الوطنية والبيئة السياسية الدولية [6]. فضلا عن ما تقدم، ذُكر في هذا الصدد أن: " ينجح المجتمع السلطوي في المساومة ويتخلى الفرد عن عفويته وحريته ليتطابق مع الصورة

---

[1] (Diamond, 1993, p.9), Cited by: Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen en al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, op.cit, p. 70.

[2] Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen en al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, Ibdi, p. 70.

[3] Ibid, p. 70.

[4] بلال خلف العمري, مصدر سبق ذكره، ص 45.

[5] ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة، مصدر سبق ذكره، ص 11.

[6] (Gabriel Almond and Sidney Verba, The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations, ..1965, pp.16-26, 338-341), Cited by: Gyorgy Csepeli and Daniel B. German, Applying the Concept of Political Culture to Political Realities in the US and East/Central Europe, in Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition, op.cit., p. 15.

التي حددها له المجتمع."[1] بمعنى أن للمجتمع تأثيراً في الثقافة السياسية السلطوية. ومن أجل دراسة تأثير جميع هذه العوامل جاء هذا الفصل.

المبحث الأول

هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية

أن كل نظام سياسي يعيش في إطار ثقافة سياسية معينة، أي نسق من القيم والاتجاهات والمعتقدات السياسية، وعلى أساس معرفة هذا المركب الثقافي، يمكن تفسير كيف تتشكل وتعمل المؤسسات السياسية ويؤكد دعاة منهج الثقافة السياسية أن الاتجاهات والقيم السائدة في أي مجتمع ليست فطرية وإنما مكتسبة من خلال عملية التنشئة السياسية التي تضطلع بها مؤسساته الأولية والثانوية [2]. ولهذا تعرف التنشئة الاجتماعية السياسية على أنها عملية تعلم يكتسب الأفراد بمقتضاها بمجموعة من التوجهات وهي من المنظور الاجتماعي بمثابة السبيل إلى الإبقاء على أو تغير الثقافة السياسية [3].

لهذا فأن دراسة نمط التنشئة يمكن أن تقدم مفاتيح لكيفية تكوين الاتجاهات وحدوث السلوك السياسي [4]. من هنا:

"عندما تصف دولة ما بأنها تسلطية(فيكون) من المناسب(أن لا) نفسر هذا فقط بأهواء الحكام واستبدادهم الفردي، وإنما أيضا بالثقافة السياسية السائدة في المجتمع، وبالتركيب الاجتماعي لهذا المجتمع، وربما نجد أن النظام الديني في هذا المجتمع

---

[1] د. محمد عباس نور الدين، التمويه في المجتمع العربي السلطوي: مقاربة نفسية اجتماعية لطبيعة علاقاتنا بالطفل، بالفقير، بالمرأة وببعضها البعض، المغرب، المركز الثقافي العربي، ط1، 2000, ص 39.

[2] Gabriel Almond, "Comparative Political Systems', Journal of Politics, no. 18 (1956), p. 395; Lucien Pye, "Political Culture", in: International Encyclopedia of the Social Sciences, 1968, Vol.12; Lucien Pye and Sidney Verba (eds.), Political Culture and Political Development, Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 1965; Dennis Kavanagh, Political Culture, London: Macmillan, 1972.

نقلا عن: كمال المنوفي, منظور الثقافة السياسية والنظم السياسية العربية, مصدر سبق ذكره, ص 42.

[3] د. سمير خطاب, ص 40.

[4] Gabriel Almond, "Comparative Political Systems', Journal of Politics, no. 18 (1956), p. 395; Lucien Pye, "Political Culture", in: International Encyclopedia of the Social Sciences, 1968, Vol.12; Lucien Pye and Sidney Verba (eds.), Political Culture and Political Development, Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 1965; Dennis Kavanagh, Political Culture, London: Macmillan, 1972.

نقلا عن: كمال المنوفي, منظور الثقافة السياسية والنظم السياسية العربية,مصدر سبق ذكره, ص 42.

أيضا مستبد، وان الأسرة في هذا المجتمع أسرة مستبدة، وان التكوين القبلي في هذا المجتمع تكوين مستبد، وان النقابات في هذا المجتمع تسودها علاقات استبدادية. أي أن استبدادية النظام السياسي هي جزء من منظومة تسلطية موجودة في كل المجتمع، ومن ثم فإننا نخطئ كثيرا إذا تصورنا أن التغير الديمقراطي يتعلق فقط بالشكل السياسي للمجتمع، وإنما إذا كنا نتحدث فعلا عن تطور ديمقراطي فلا بد أن يشمل الأسرة (والمراكز الدينية) والنقابة والجامعة ونظام التعليم، النظام السياسي هو محصلة وخلاصة لكل هذه الأمور [1].

بمعنى أن لهيئات التنشئة الاجتماعية السياسية دوراً في التأثير في الثقافة السياسية، من هنا جاء هذا المبحث لمعالجة كل ذلك مطلبين، وعلى التعاقب.

المطلب الأول

هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الأولية.

هي عدد من الهيئات الأساسية التي تقوم بالتنشئة الاجتماعية السياسية لعل من بين أهمها يُذكر الأسرة، والنظراء، والقبيلة. وسيتم هنا دراسة نموذج واحد منها باختصار هو الأسرة [2].

الأسرة: وفي صدد تحديد العوامل المسؤولة عن المركب الثقافي، يبرز الدكتور (حامد عمار) دور التنشئة داخل العائلة على نحو ما يتجلى في كتابه الذائع الصيت (النمو في قرية مصرية: سولا، محافظة أسوان)، إذ نراه يعلق أهمية محورية على دور العقاب البدني واللفظي في تربية الطفل والتمييز في المعاملة بين الذكر والأنثى والحض المستمر على الطاعة في خلق شخصية تعبد السلطة وتلقي المسؤولية على الآخرين وتشكك وتحذر من الآخرين. وترى هيراركية العلاقات الإنسانية أمراً طبيعياً ومشروعاً [3].

فضلا عن ما تقدم، ترجع بعض الدراسات سلوك الميول العدوانية من قبل الأبوين حيال صغارهم إذا ما كنت سائدة بين أفراد المجتمع إلى الثقافة، كما يمكن ردها إلى نموذج الشخصية، إلا أن العلاقة الديناميكية بين المعايير والشخصية تؤدي لظهور مجموعات من

---

[1] علي الدين هلال،" نحو معايير محددة الاتجاه"، في: د سعد الدين إبراهيم، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، عمان، منتدى الفكر العربي، ط1، 1989، ص ص337-338.

[2] حول دراسة الأسرة وباقي هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الأساسية بالتفصيل، راجع: رعد حافظ سالم، مبادئ التنشئة الاجتماعية السياسية، (دراسة غير منشورة).

[3] Hamid Ammar, Growing Up in an Egyptian Village, Silwa, Province of Aswan (London: Routledge and Kegan Paul, 1954), pp.125-127, 136- 139.

نقلا عن: د. كمال المنوفي, منظور الثقافة السياسية والنظم السياسية العربية، مصدر سبق ذكره, ص 45

القيم العكسية أو المضادة تختلف عن تلك التي يسير عليها المجتمع في مواجهة الإحباط الشديد أو الصراع [1].

يُخلص مما تقدم إلى أن لهيئات التنشئة الاجتماعية السياسية كالأسرة تأثيراً في الثقافة السياسية لمجتمع ما.

المطلب الثاني

هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الثانوية

هي عدد من الهيئات الثانوية في الأهمية مقارنة بالأسرة التي تقوم بمهمة التنشئة الاجتماعية السياسية، لعل من بين أهمها يُذكر الديوانية، والدين، والنظام السياسي، والمدرسة، ووسائل الاتصال الجماهيري، ومؤسسات المجتمع المدني. وسنقوم هنا بدراسة الدين والنظام السياسي والتعليم بشكل مختصر [2].

أولا: الدين: يلعب الدين، كمتغير ثقافي دوراً مهماً في تشكيل الثقافة السياسية للبلد. وفي هذا المجال، توصلت دراسة لمائة وثمانية وعشرون بلدا بين الأعوام 1967- 1987 إلى أن للدين تأثيراً مهما في الحقوق والحريات السياسية [3]. بالنسبة للأديان الرئيسية، يُعتقد أن للبروتستانتية تليها الكاثوليكية الرومانية تأثيراً كبيراً وإيجابياً في الحقوق السياسية. هكذا، يُعتقد أن أديان بعض البلدان يجب ان تُعرف وتُدرج في نماذج الثقافات السياسية. وتعطي النسب الفعلية للأديان الأساسية في بلد ما بيانات كافية لتمثيل الدين في الدراسة [4]. فضلا عن ما تقدم، ترى هذه الدراسة انه يجب أن تدرس المتغيرات الدينية بحذر أكبر. فالنظرة الأولى هي أن البلدان الكاثوليكية الرومانية في العينة تميل كذلك لتكون أكثر ديمقراطية [5].

---

[1] Brewster Smith, "Anthropology and Psychology", in John Gillen Ed, For a Science of Social Man, The Macmillan Company, 1954, p. 67.

نقلا عن: د.محمد أنور محروس, مصدر سبق ذكره، ص 42.

[2] حول دراسة هذه الهيئات وغيرها بالتفصيل، راجع: رعد حافظ سالم، مبادئ التنشئة الاجتماعية السياسية، غير منشورة، 2009.

[3] (Stefanovic, 1996), Cited by: Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, op.cit., p. 77.

[4] Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen en al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, op.cit., p. 77.

[5] Ibid, pp.80-81.

فضلا عن ما تقد، توصلت دراسة أخرى إلى أن البلدان ذات سكان الأرثودكسية الشرقية أو الإسلامية تميل إلى أن تكون اقل ديمقراطية. مع ذلك ترى الدراسة انه يجب الأخذ في الحسبان أن كل الأقطار الأرثودكسية الشرقية والإسلامية في العينة كانت أما جزء من سيطرة نظام الاتحاد السوفيتي أو الأنظمة الشيوعية سابقا. نتيجة لذلك، يجب التحقق من النتائج إلى حين إجراء بحوث اكثر شمولية تأخذ بنظر الاعتبار هذه العوامل وغيرها. مع ذلك، فأنه من الواضح أن المتغيرات الدينية تعلب دورا مهماً في التنمية السياسية القومية [1].

فضلا عن ما تقدم، يُعتقد أن هناك العديد من القيود العملية على التسامح في الثقافات السياسية الديمقراطية المعاصرة. فقد يتسامح الأمريكيون المسيحيون مع غير المؤمنين، ولكن سوف لن ينتخبوا مرشحا لتولي رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية ممن لا يحضر ويصلي في الكنيسة. تُعدّ الآراء الشعبية تجاه الحريات المدنية أكثر مقيدة عادة من النخب المتعلمة، والاقتصادية، والسياسية الأمريكية. بشكل بديل، فأن التسامح قد وسع من مبادئ العدالة وضمن المساواة من خلال القانون والتطبيق القضائي [2].

يتبادر إلى الذهن في هذا المجال عدد من الأسئلة: أليس من شروط الثقافة الديمقراطية هو الفصل بين الدين والسياسة (العلمانية)؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب، كيف يشترط على من يتولى الرئاسة الأمريكية أن يكون متديناً؟ فهل للعلمانية وجود؟ وإذا كان الجواب بالنفي، لماذا يؤمن بها بعض المثقفين وتفرض على بعض المجتمعات وخصوصا المتدينة كالعالم الإسلامي؟

ثانيا: النظام السياسي: يعمل أي مجتمع بشري على استمرار التجانس الفكري بين إفراده من خلال مجموعة من القيم والمعارف والعادات والتقاليد التي يسعى النظام السياسي إلى غرسها ضمن وسائل التنشئة الاجتماعية السياسية والتي تشكل بالتالي نسقا خاصا من أنساق الثقافة السياسية لدى ذلك المجتمع أو لدى فئاته [3]. والتنشئة هي وظيفة النظام السياسي وكل النظم التي تحاول الحفاظ على ثقافتها، وهي عملية تطبيع المواطن على الثقافة السياسية ونتاج هذه العملية هو خلق قيم ومعايير واتجاهات نحو النظام السياسي بمختلف مستوياته المحلية والقومية. وفي هذا الصدد قيل: " تقوم النخب الحاكمة بنشر هذه الثقافة بواسطة التعليم ووسائل الإعلام وغيرها من الوسائل المتاحة [4]"

---

[1] Ibid, pp.80-81.

[2] Russell F. Farnen, "Political Culture and Toleration: The Threat of (Neo) Nationalism and (Neo) Racism to Democratic Civil Society", in: Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, op.cit., p.416.

[3] بلال خلف العمري, مصدر سبق ذكره، ص 71.

[4] نبيل صالح, مصدر سبق ذكره, ص 10.

يشار إلى أن الثقافة السياسية السائدة لدى مجتمع عادة ما تتناغم مع النظام السياسي في ذلك المجتمع [1]. وفي هذا الصدد قيل: " أن هناك ارتباط مباشر بين شكل النظام السياسي وبين نمط الثقافة العامة السياسية السائد لدى أفراده" [2]، و"أن نوعية الثقافة العامة السياسية السائدة في مجتمع معين تنتج نظام سياسي محدد. ديمقراطي أو سلطوي مفكك." [3]. فالنظام السياسي له اثر مباشر في تشكيل نمط الثقافة السياسية لدى أفراده فالأنظمة التي تسود فيها قيم الديموقراطية والحرية والعدالة ويحاول النظام غرسها عند الأفراد من خلال وسائل التنشئة السياسية المختلفة، تصبح هذه القيم سلوكا عاما للإفراد وذلك خلاف ما إذا كان البناء غير ديمقراطي في تعامله مع أفراده فلن تسود قيم الديمقراطية والحرية عندهم ففاعلية البناء السياسي واستقراره ترتبط بنوع الثقافة السياسية السائدة في ذلك البناء ومن الجلي أن فاعلية البنى السياسية في المجتمع تتوقف على درجة اتساقها مع الإطار الثقافي السائد في ذلك المجتمع [4].

يعتقد انه من الممكن، بواسطة تحليل الثقافة السياسة ودراستها، فهم التصورات والتوجهات والدوافع السياسية في كل مجتمع عل المستويين الرسمي والشعبي، وانعكاساتها على مستوى الواقع السياسي وتأثيراتها على السلوك السياسي [5]، وعلى تحديد الوظائف السياسية للإفراد والجماعات والمؤسسات، وعلى فهم العلاقات بينهم والتوقعات المتبادلة لكل طرف من الآخرين [6]. وفي هذا الصدد قيل: "فليس بخاف أن النظرة الشاملة للنظام السياسي لا بد وان تأخذ في الحسبان بيئته الثقافية التي تؤثر، ولا ريب، على أدائه. ذلك أن سلوك الأفراد داخل مختلف الأبنية السياسية يتحدد جزئيا- بقيمهم السياسية. ولا يخفى أيضا أن مطالب المحكومين الموجهة إلى النظام وأساليب تعبيرهم عنها وضروب سلوكهم واتجاهاتهم ومشاعرهم حياله تتأثر- في جانب منها- بالثقافة السياسية السائدة. أضف إلى ذلك أنه التغير السياسي يرتبط بالثقافة السياسية أوثق الارتباط. فالقيم قد تكون دافعا للتغيير، او عائقا في سبيله." [7].

ولكن، يُعتقد أن الانتقاد الذي يوجه إلى الرأي الأخير هو أن هذه النظرية التي تجعل كل ذلك منوطاً بالثقافة السياسية السائدة هي نظرية سطحية للغاية، لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار أيضاً أن الثقافة السياسية ليست معطىً ثابتاً بل هي متغيرة ومتشكلة، كذلك فأنها

---

[1] بلال خلف العمري, مصدر سبق ذكره، ص 39.
[2] المصدر نفسه, ص 45.
[3] تعقيب د. على الجرباوي على: د. محمود معياري, مصدر سبق ذكره, ص77.
[4] بلال خلف العمري, مصدر سبق ذكره، ص 39.
[5] نبيل صالح, مصدر سبق ذكره, ص 8.
[6] المصدر نفسه, ص 9.
[7] د. كمال المنوفي, الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره, ص 5- 6.

قد تكون نتاج النظام السياسي القائم الديمقراطي أو الديكتاتوري وليست سببه. فكل نظام سياسي يساهم في انتاج الثقافة السياسية التي تحافظ عليه [1]. وفي هذا الصدد قيل: "فالسلطة الأبوية هي نتاج لعميلة تمثل الأهل للسلطات السياسية وما يتشعب عنها"[2]. فالثقافة السياسية, اذن, تؤثر في النظام السياسي السائد كما تتأثر به, وعلاقتهما تبادلية وليست أحادية الاتجاه [3].

فضلا عن ما تقدم، توصلت دراسة أخرى إلى السياسات الاقتصادية الحكومية تُعدّ مهمة لانها لا تؤثر فقط في الاقتصاد ولكن تؤثر أيضا في شعور الأفراد حول العملية السياسية. وتميل الاقتصاديات المسيطر عليها مركزيا إلى دعم الثقافة السياسية التي تميل نحو ثقافة الخضوع، بينما يميل الاقتصاد الموجه اكثر نحو اقتصاد السوق إلى تعزيز ثقافة مشاركة اكبر [4].

ثالثا: التعليم: توصلت دراسة (كابريل الموند وسدني فيربا) في دراستهما (الثقافة المدنية) إلى وجود علاقة إيجابية بين التعليم وعدد أو نسبة الأفراد الذين ينتمون إلى ثقافة سياسية مشاركة [5]. بالرغم من أن معظم البلدان الديمقراطية لها سكان متعلمين جيداً، إلا هذا لا يعني بالضرورة أن بلد ما هو ديمقراطي. فعلى سبيل المثال، يُعد معدل تعليم المواطن السوفيتي عالي جداً، مع ذلك لم تكن اتحاد جمهوريات الاتحاد السوفيتي بلداً ديمقراطياً [6]. (كما توصلت تجربة المؤلف الخاصة إلى وجود تناقض بين المتخصصين في العلوم السياسية وبين سلوكهم غير الديمقراطي). مع ذلك يبقى التعليم متغير مهم في الانتقال إلى النظام الديمقراطي للحكومة. المتغير الذي يزود طريقة فعالة لمقارنة مستويات التعليم هو نسبة معرفة القراءة والكتابة في بلد ما. نسبة معرفة القراءة والكتابة هي متساوية إلى نسبة الأفراد في بلد ما الذين يمكنهم القراءة [7]. تشير نتائج الدراسة إلى انه من المحتمل أن تزداد التنمية السياسية الديمقراطية مع الزيادة في ارتفاع المتعلمين. إذ وجد أن الأقطار الديمقراطية التي شملتها هذه الدراسة تميل إلى أن يكون لها نسب تعليم أعلى. يدعم هذه النتيجة الافتراض

---

[1] نبيل صالح, مصدر سبق ذكره, ص 9.

[2] د. عباس مكي ود. زهير حطب, السلطة الأبوية والشباب: دراسة ميدانية اجتماعية نفسية حول طبيعة السلطة وتمثلها، بيروت, معهد الإنماء العربي، 1978ص 181.

[3] نبيل صالح, مصدر سبق ذكره, ص 9.

[4] Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, op.cit., p. 81.

[5] (Almond and Verba, 1989, p.323), Cited by: Ibid, p. 77.

[6] Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, op.cit. p.80.

[7] Ibdi, p. 77.

بأن النمو الاقتصادي والتعليم الأفضل قد يكونا من الشروط المسبقة المهمة للتطور الديمقراطي [1].

المبحث الثاني

تأثير المتغيرات الذاتية في الثقافة السياسية

تشير العديد من الدراسات إلى تأثير بعض المتغيرات مثل العرق، والسن، والجنس، والشخصية، وحجم العائلة، والأحداث التاريخية، والتجارب الشخصية، في القيم والتوجهات والسلوكيات السياسية وبالتالي في الثقافة السياسية. وفي هذه الدراسة سيتم دراسة تأثيرات كل من السن، والشخصية، والانسجام الثقافي في الثقافة العامة السياسية [2].

المطلب الأول

تأثير السن والشخصية والانسجام

أولا: تأثير السن: توصلت أحدى الدراسات إلى ان الإكراه يمثل بعدا رئيسيا في الثقافة السياسية لأكثرية الكبار في أحدى القرى المصرية. هذا بينما تؤلف الحرية جزءا من نسيج ثقافة الشباب، بوجه عام، نتيجة تلاشي مظاهر الاستبداد التقليدية داخل القرية، والحرية السياسية النسبية التي كفلها النظام الثوري للمواطنين، واتجاه أسلوب التنشئة داخل الأسرة نحو الحوار والإقناع بدلا من الأوامر القطعية والمتسلطة [3]. فقد توصلت الدراسة إلى أن كبار الفلاحين يعتقدون أن العلاقات الإنسانية يكتنفها الشك المتبادل، والراجح أن عملية التنشئة مسئولة، بدرجة كبيرة، عن سيادة مشاعر الريبة المتبادلة هذه. ذلك أن شخصية الكبار نضجت في كنف ا لعائلة التي كانت تعتمد على العقاب البدني والترهيب في تربية الأبناء. وقد سبق الإشارة إلى أن هذه الأساليب كفيلة بخلق أناس يميلون إلى الشك في بعضهم البعض [4].

---

[1] Ibid, p.80.

[2] حول تأثير باقي المتغيرات، راجع: رعد حافظ سالم، مبادئ التنشئة الاجتماعية السياسية، دراسة غير منشورة، 2009.

[3] د. كمال المنوفي, الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره, ص 266- 267.

[4] المصدر نفسه, ص 267.

فضلا عن ما تقدم، توصلت الدارسة عينها إلى أنه يمكن القول أن الكبار، بوجه عام، ما انفكوا يتصورون العلاقات الاجتماعية علاقات هرمية حيث يقبلون التمييز الاجتماعي حسب الثروة والسن والجنس والتعليم والمهنة. ولكن الصورة تختلف بعض الشيء بالنسبة للشباب، حيث يرفض أغلبهم التمييز الاجتماعي حسب الثروة والسن [1]. وتوصلت الدراسة نفسها إلى أن سبب ارتفاع الولاء القومي لدى الشباب عنه عند كبار السن أنما يعود إلى سيطرة النزعة المحلية التقليدية- وهي نزعة شكلتها الأوضاع الجغرافية، ونمط التنشئة داخل العائلة والظروف التاريخية- فالتنشئة الأسرية لم تعد تنشأ أفرادها على التعصب للعائلة كما كان الأمر حين تنشئهم على أن يهتموا بأنفسهم فقط، وألا يحتفلوا بمصالح الأقارب بدعوى أن "الأقارب كالعقارب فاجتنبهم" [2].

وما يخفي أن ضعف الانتماء العائلي من شأنه أن يدعم الانتماء القومي. كما عهد الشباب تنشئة قومية تعمل على تحسين حالة الفلاح، وتتحدث إليه بنفس لغته. ولعل هذا أن يكون قد أوجد لديهم شعورا بالقرب من القيادة القومية كان له أثره في تعزيز الولاء القومي، كذلك، فأن لدى الشباب وعيا سياسيا يعتد به ويؤدي هذا الوعي- مع اكتساب خبرة التجنيد- إلى تأهيلهم للتفكير من منظور قومي واسعا والتخلي عن نظرتهم الضيقة المستمدة من القرية [3]. وهكذا، فأن القرية مجال الدراسة تواجه الآن حالة يمكن تسميتها، مع شيء من التجاوز، حالة "تجزئة ثقافية" (Culture Fragmentation) أو "انقطاع ثقافي"، فهناك قيم تقليدية يؤمن بها كبار السن بوجه عام، وقيم جديدة يؤمن بها أغلب الشباب. ومما يذكر أن ظاهرة الانقطاع الثقافي بين الأجيال عادة ما تصاحب عملية التحول الاجتماعي السريع، حيث يظل المسنون على ولائهم للقيم القديمة، بينما تقبل العناصر الشابة على القيم الجديدة [4].

وخلصت دراسة كمال المنوفي إلى أن الثقافة الراهنة للفلاحين في القرية مجال البحث تضم، إلى جانب العناصر التقليدية (ثقافة تقليدية خضوع)، عناصر جديدة (ثقافة طموحة أو فرعية) يعبر عنها الشباب بصفة عامة. بل لقد ظهر أيضا أن من العناصر الثقافية الجديدة ما وجد سبيله إلى عقول عدد محدود من الكبار [5].

فضلا عن ما تقدم، توصلت الدراسة نفسها إلى أن عدم توفر عناصر الثقافة السياسية الديمقراطية لدى غالبية الأهالي في المجتمع المصري وخصوصا كبار السن إلى فشل النظام

---

[1] المصدر نفسه, ص270- 271.
[2] المصدر السابق, ص 272.
[3] د. كمال المنوفي, الثقافة السياسية للفلاحين المصريين, ص 272.
[4] المصدر نفسه, ص 272.
[5] المصدر نفسه, ص 278.

السياسي المصري في نشر الثقافة الديمقراطية. فقد اقدمت القيادة السياسية المصرية في مطلع الستينات على إنشاء تنظيم سياسي واحد- هو الاتحاد الاشتراكي- امتدت تشكيلاته إلى سائر القرى المصرية. كما شرعت في تطبيق نظام الحكم المحلية الذي جاء به القانون رقم 124 لسنة 1960. هذه الأبنية كان لا بد لها من ثقافة سياسية ديمقراطية تتضمن عناصر الأيمان بالمشاركة الايجابية في الشؤون السياسية المحلية، والشعور بالمواطنة المسؤولة، والإحساس بالاقتدار السياسي. والظاهر أن هذه العناصر لم تكن موجودة لدى قطاع يعتد به من الفلاحين في القرية مجال الدراسة الأمر الذي يفسر- بدرجة ما- محدودية التنافس على عضوية لجنة العشرين، وانخفاض مستوى أدائها وعدم فاعلية مجلس القرية. بل أن اللجنة والمجلس لم يفعلا شيئا يستحق الذكر في مضمار خلق الشعور بالمسؤولية الجماعية، وحث الأهالي على المشاركة بالجهود الذاتية في البرامج الزراعية والتعليمية والصحية. ومما يذكر أن انعدام فاعلية اللجنة والمجلس كان السبب في فقدان الأهالي أيمانهم بهما وشعورهما بالغربة عنهما. لقد أظهرت الدراسة الميدانية أن عناصر (الثقافة الديمقراطية) ليست متوفرة لدى غالبية الأهالي وبالذات كبار السن، وهو ما يمكن ان يؤثر بالسلب على نشاط المجلس المحلي والأحزاب في القرية مجال البحث [1].

ثانيا: تأثير الشخصية: هناك من يرى أن الفرد ما هو إلا ناقل للثقافة بالتحديد ما هو إلا ناقل سلبي للتصورات والأفكار الثقافية ولجميع أنماط السلوك والأفعال والعادات والتقاليد وغيرها من مظاهر الحياة الثقافية الجمعية. كما تقوم الثقافة في تكوين الشخصية واندماجها في الحياة الجمعية. في حين يرى اتجاه ثاني أن الفرد يعتبر مستقلاً تماماً أو بصورة كبيرة عن الأنماط الثقافية السائدة. وهذا ما يظهر في طبيعة اكتساب الفرد العناصر الثقافية المميزة أو التي تتطابق فكرياً وثقافياً والعناصر الأخرى التي تكون لها مظاهر سلبية على سلوكه ومدركاته ورغباته لأن الفرد لديه اتجاهاته والمعايير والقيم والمعتقدات العامة التي تساعده على إصدار أحكامه القيمية بين الأنماط الثقافية السائدة في المجتمعات الحديثة ككل. وهناك اتجاه ثالث يجمع بين الاثنين [2].

فضلا عن ما تقدم، توصلت دراسة عربية أخرى إلى الشخصية العربية، على سبيل المثال، تتصف بالفردية، والإتكالية، والقدرية، والنظرة إلى القائد السياسي على أنه إمام أو خليفة أو سلطان يتولى كل شيء وإنما بعدل وحنان، والخوف الوهمي من الأجنبي، وسوء الظن بالسلطة العليا والدولة، والالتواء، والازدواجية، والاعتماد على الدولة، وتعدد الولاءات

---

[1] د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره، ص 279.

[2] د. عبد الله محمد عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص 442- 443.

وبالتالي ضعف الإحساس الوطني، الذي يهتم بالمشاكل والناس على أكثر ما يمكن من الصعد عمقاً واتساعاً، والميل إلى المحافظة والانكفاء على الداخل [1].

وتؤكد دراسة أخرى على أن المجتمعات العربية تحكمها ثقافة تؤكد قيم القدرية لا قيم الخلق والسيطرة على المحيط، والنظرة السلفية المغلقة وليست النظرة المستقبلية المنفتحة، والتناول الفوري العاطفي وليس المنهجي العلمي لأمور الحياة، وتفضل المكاسب الآنية على المكاسب بعيدة المدى، والإطلاق وليس النسبية كما يتجلى في عدم التمييز بين الأساليب والأهداف والانفصام بين الفكر والواقع وعدم التسامح، وتغليب التوجه العائلي على التوجه الوطني والاعتبارات الذاتية الخاصة على الاعتبارات العامة الموضوعية، وهيراركية العلاقات بين البشر، وتفضيل الخبرة والسن على الشباب والعلم. ويعتقد حليم بركات أن العائلة، وليس الدين هي المصدر الأهم لمنظومة القيم هذه [2].

ثالثا: الانسجام الثقافي: تُعدّ درجة الانسجام (Homogeneity) أو عدم الانسجام (Heterogeneity) لسكان دولة قومية ما أيضا مهمة. يجب أن يأخذ النموذج الذي يتعامل مع التنمية السياسية في نظر الاعتبار ما يتعلق بدرجة الانسجام في دولة قومية ما. مع بعض الاستثناءات، فإن الأقطار ذات السكان غير المنسجمين جدا تواجه مشاكل تكوين ثقافة سياسية ديمقراطية. ويمكن أن يقاس التواصل بين الانسجام الكلي وعدم الانسجام من خلال عدد من الطرق. تزود مؤشرات مثل اللغة، والدين، والعرقية، والعنف بين الجماعات البيانات الضرورية لتحديد الانسجام في دولة قومية ما. لتسهيل العملية، يمكن أن يركب مقياس بسيط عن طريق حساب كم عدد اللغات المتحدث بها في بلد ما بواسطة أكثر من 10٪ من السكان؟. بالإضافة إلى التمثيل الملائم المعطى إلى توزيع اللغات، إذا النسبة المئوية التي تمثل اللغة الأكثر شيوعيا هي أقل من 80٪، فإن لغة أخرى يمكن أن تضاف إلى عدد من اللغات؛ ونضيف لغتين إذا النسبة المئوية هي أقل 70٪؛ ونضيف ثلاثة إذا النسبة المئوية هي اقل من 60٪؛ وهلم جراً. ويُمكن أن يتبع الأجراء نفسه لتحديد تأثير الأديان والجماعات العرقية. بعد ذلك يُمكن أن تضاف نتائج الحسابات الثلاثة لتعطينا مقياس الانسجام لقطر ما. ويُعد الأخذ في الحسبان عدد وحجم الجماعات فائدة لاستعمال مقياس ما [3].

---

[1] علي زيعور, التحليل النفسي للذات العربية: أنماطها السلوكية والأسطورية, بيروت, دار الطليعة, 1978؛ كمال المنوفي, منظور الثقافة السياسية والنظم السياسية العربية, مصدر سبق ذكره, ص 48.

[2] حليم بركات, "النظام السياسي بين القيم الحضارية التقليدية والحديثة", في النظام السياسي الأفضل للإنماء في العالم العربي: لبنان والدول العربية, بيروت, مكتبة الفكر الجامعي, 1976, ص 84- 92.
نقلا عن: كمال المنوفي, منظور الثقافة السياسية والنظم السياسية العربية, مصدر سبق ذكره, ص 49.

[3] Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, op.cit., p. 76.

المطلب الثاني

تأثير الأحداث التاريخية

يُعدّ حجم العائلة والأحداث التاريخية والتجارب الشخصية من بين العوامل أو المتغيرات الشخصية التي تؤثر في الثقافة العامة السياسية. وسيتم هنا دراسة الأحداث التاريخية كنموذج في هذا الاتجاه [1].

يُعتقد أن الثقافة السياسية تمر بتغيرات عبر الزمن. وتتراوح هذه التغيرات من تدريجية وموجهة إلى سريعة وخارجة عن السيطرة. لقد مرت مؤخرا ديمقراطيات النمط الغربي نوعين من التغيرات السياسية الايجابية والسلبية على حد سواء (على سبيل المثال هناك أجواء مرغوبا فيها للحرية وانتخابات حرة ومفتوحة، ولكن في العديد من البلدان، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، قد حصل هناك انخفاض في كلاهما الدعم الحكومي للمواطن والمشاركة السياسية وإضراب الناخب).

أما بالمقارنة، مع أوربا الشرقية والوسطى في الأعوام 1989- 1990، فقد حصل هناك تغير سياسي غير عنيف بشكل واسع (ما عدى رومانيا). منذ ذلك الوقت، فأن العنف، والحرب، والتمرد كانت محصورة في روسيا، والشيشان، والبوسنة- والهرسك، وكوسوفو، ويوغسلافيا السابقة، فضلا عن اندلاع حوادث عرضية عنيفة في بعض دول الاتحاد السوفيتي السابقة حيث قد حصلت الاغتيالات والحروب الأهلية بشكل متقطع. وبشكل عام، قد وضع الهيكل السياسي بأكمله لنصف قرن أو أكثر على التحول الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي. لقد تم تغير الأنظمة الشيوعية وغرست جذور لأسس السوق الحر والإجراءات الديمقراطية في معظم هذه الأمم، بعضها مبكرا وبعضها الآخر متأخرا عن الأولى [2].

وعلى الرغم من الحقيقة التي تقر أن كل الأمم تمر في حالات انتقالية، إلا ان الأنظمة الشيوعية السابقة لشرق ووسط أوربا جربت التغيرات الأكثر سرعة ومفاجئة. يمكن القول أن جمهورية الجيك، فضلا أن ألمانيا الشرقية، من المحتمل أنها مرت بمعظم التحول الكامل. فقد خسر كل بيروقراطي الحكومة الشيوعية السابقة (كما في براغ وبرلين) مراكزهم. ربما كان الانقلاب الأضعف في البيروقراطيون والمسؤولون المنتخبون في صربيا ورومانيا. فقد

---

[1] حول تأثير حجم العائلة والتجارب الشخصية، راجع: رعد حافظ سالم، مبادئ التنشئة الاجتماعية السياسية، دراسة (غير منشورة بعد).

[2] Daniel B. German, Cultural contexts and Politics: in Russell F. Farnen, et el, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, op.cit, p.3.

حصل هناك تغير جذري في هذه المنطقة بعيدا عن سيطرة الحزب الواحد والانتخابات غير التنافسية إلى عملية انتخابية ديمقراطية أكثر حرة ومفتوحة. ولكن قد يمكن أن يشكل الإنكار المبكر للحكومة الصربية لنتائج فوز المعارضة في المدن الكبرى مثل بلغراد بالإضافة إلى إنكارها حق تقرير المصير في كوسوفو الانحراف الأكثر وضوحا عن هذا النمط التطوري [1]. في العديد من البلدان، أما قد بقي الشيوعيون السابقون (مثل روسيا وألبانيا) في السلطة أو رجعوا إليها. وتشكل كل من بولندا، وهنكاريا، ورومانيا، وليتوانيا أمثلة على التحول اللاحق خلال العام 1997، أي أن الشيوعيون السابقون رجعوا إلى السلطة. وقد انتخب الرسميون في هذه البلدان وفقا لبيئة سياسية تنافسية لذلك هناك سببين أساسين لعودة الشيوعيون السابقون إلى السلطة [2]. يتمتع ما يسمون بالأحزاب اليسارية الإصلاحية (الشيوعيون السابقون) بتجربة في الحكم ويخاف العديد من الناس من أي أصلاح سريع للأنظمة الاقتصادية الاشتراكية، من المحتمل أن يؤدي إلى تدهور اقتصادي خطير. ووعدت أحزاب اليسار بدهاء الناخبون بسياسة بطيئة في الإصلاحات التقاعدية، وبيع مشاريع الدولة إلى القطاع الخاص (الخصخصة)، وحل الجيش، والإجراءات الاقتصادية الاشتراكية الأخرى (شبكة السلامة) [3].

من بين كل هذه الأمم الشيوعية السابقة، لم تمر دولة في تحول جذري أكثر مما حصل في جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة (ألمانيا الشرقية). فقد صهر أعادة توحيد شرق وغرب ألمانيا الشرق الصغير العدد ضمن الجمهورية الاتحادية، مؤديا إلى هيمنة غربية واضحة. فقد فُكك وجرد عمليا وواقعيا كل شيء اشتراكي كان موجود في الشرق الألماني. إذ خصخصة المؤسسات الاقتصادية، أو أغلقت، أو بيعت. وقد قلصت أجهزة الدولة الأمنية السابقة ("S.S.D. or "Stasi)، وفصل أو أحيل إلى التقاعد معظم أساتذة جامعات العلوم الاجتماعية، وتم توقيف عمل وسائل الاتصال الجماهيري الحكومية، وتم تبديل المسؤولين الحكوميين والقضاليين، وأجبر على التقاعد معظم العمال فوق العمر 55 عام. ولم يترك التغير الكلي عمليا أي شيء من النخبة لألمانيا الشرقية السابقة على حاله. وفي الغالب، كما في حزن العديد (خصوصا كبار السن) من الألمان الشرقيين على هذا التحول (حتى إلى درجة

---

[1] Daniel B. German, Cultural contexts and Politics: in Russell F. Farnen, et al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, Ibid, p.3.

[2] Ibid, pp.3-4.

[3] Ibid, p.4.

من تسميته الخيانة والاستعمار الغربي)، ليس هناك ما يمكن أن يمنع ألمانيا الغربية من الحصول على سيطرة سيادية على شرق ألمانيا [1].

فضلا عن ما تقدم، قد تتغير الثقافات السياسية نفسها عبر الزمن استجابة للتجربة التاريخية وأسباب أخرى [2]. فعلى سبيل المثال، قد يكون للقوى الكلاسيكية، والتقليدية، والعرفية الطويلة الأمد جانب مهم كثيرا جدا في استقرار او تغير في الثقافات السياسية الأوربية والآسيوية بالمقارنة مع الكيانات السياسية المتطورة أكثر حديثا نسبيا مثل الولايات المتحدة. وقد حددت أنماط التسوية (الاستيطان) الطويلة الأمد في أوكرانيا التوجه التقليدي لجزئها الشرقي نحو روسيا وجزءها الغربي نحو أوربا الوسطى، وخصوصا هنكاريا وبولندا [3]. وقد تستمر هذه النزعات أو الميولات التاريخية في المشاركة في انقسام أوكرانيا إلى أمتين منفصلتين مثل ما فعلتا يوغسلافيا وجيكوسلوفاكيا. فضلا عن ما تقدم، أعادة روسيا البيضاء توحدها مع روسيا مثلما توحدت ألمانيا لأسباب متشابهة [4].

---

[1] Ibid, p.4.

[2] (Diamond, L. Political Culture and Democracy in Developing Countries, Boulder, CO. and London, UK: Lynne Reinner Publishers, 1993, p.9.), Cited by: Gyorgy Csepeli and Daniel B. German, Applying the Concept of Political Culture to Political Realities in the US and East/Central Europe, in Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition, op.cit., p. 17.

[3] (D. German's interview with Evgey Golovakha from Ukrainian Academy of Sciene, Kiev, April, 1995, in boone, NC.), Cited by: Gyorgy Csepeli and Daniel B. German, Applying the Concept of Political Culture to Political Realities in the US and East/Central Europe, in Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition, op.cit., p. 17.

[4] Gyorgy Csepeli and Daniel B. German, Applying the Concept of Political Culture to Political Realities in the US and East/Central Europe, in Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition, op.cit., p.17.

المبحث الثاني:

تأثير المتغيرات البيئية في الثقافة السياسية

تتأثر الثقافة السياسية بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك فانها تتغير [1]. (لقد استعرنا بعض المتغيرات المؤثرة في التنمية السياسية لدراستها كمؤثرات في الثقافة السياسية طالما أن الغاية من التنمية السياسية هو الوصول إلى الثقافة الديمقراطية التشاركية، أي طالما وجود صلة بين تأثير هذه المتغيرات والثقافة العامة السياسية). فقد حاول بعض العلماء دراسة بعض المتغيرات التي قد يكون لها تأثير مهم في التنمية السياسية. من هنا تُعد بعض المتغيرات مثل التنمية الاقتصادية، والانسجام، ونوع الثقافة، والدين، والسياسات الاقتصادية، والتعليم، والأحداث التاريخية، والتأثيرات الدولية عوامل مهمة في عملية التنمية. لذلك يجب أن تؤخذ في الحسبان عند دراسة هذا الموضوع. ليس لهذه المتغيرات تأثير كبير فقط في الثقافة السياسية ولكن لها ايضا تأثيراً في نوع النظام السياسي للدولة القومية [2].

يمكن القول أن المتغيرات البيئية هي عدد من العوامل البيئية المؤثرة في الثقافة العامة السياسية، وسيتم دراسة هنا دراسة متغيرات مثل الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، والجغرافية الاجتماعية.

المطلب الأول

تأثير الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية

توصلت العديد من دراسات التنمية [3] إلى وجود صلة كبيرة بين التنمية الاقتصادية العالية (دخل الفرد على ضوء الناتج القومي الإجمالي (per capita GNP) والدمقرطة السياسية. في الحقيقة، إذا ما استثنينا الهند، ليس هناك ديمقراطيات قائمة طويلا مصنفة كاقتصاديات منخفضة الدخل حسب تصنيفات البنك الدولي [4]. في ظل هذه العلاقة فان التنمية الاقتصادية (Economic Development) تشكل بوضوح المتغير المستقل

---

[1] نبيل صالح, مصدر سبق ذكره, ص 9.

[2] Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, op.cit., p. 75.

[3] (Lipset, 1993, p.157; Stefanovic, 1995, p.228), Cited by: Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, op.cit., p. 75.

[4] (1994, pp.162-163). Cited by: Ibid., p. 75.

طالما انها لا تعتمد على النظام الديمقراطي للحكومة. فبلدان مثل سنغافورة قد طورت اقتصاد قوي بالرغم من حقيقة أنها ذات أنظمة سياسية سلطوية.

من ناحية أخرى، يدعم الاقتصاد القوي الديمقراطية من خلال طريقين جوهريين: الأول: يشجع ويعزز الاقتصاد القوي في الدول الديمقراطية من النظام السياسي واستقرار الحكومة. ثانيا: ويخلق الاقتصاد القوي، في الأنظمة غير الديمقراطية، البيئة للتغير الاجتماعي، والتعليمي، والسياسي الذي يقود إلى الدمقرطة [1]، وتُعدّ كل من شيلي، وكوريا الجنوبية، وأسبانيا أمثلة على البلدان التي تصنع الانتقال من أمم متطورة اقتصاديا في ظل أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية [2].

فضلا عن ما تقدم، يُعد نوع السياسة الاقتصادية (Economic Policy) المتبعة في بلد ما مهم ليس فقط بالنسبة إلى تنميتها الاقتصادية بل مهم أيضا إلى الديمقراطية. وكما أشار (بركر) (Berger)، "ليس هناك حالة ديمقراطية سياسية التي ليس لها اقتصاد السوق" [3].

بالطبع، هناك يوجد العديد من حالات البلدان غير الديمقراطية التي يوجد فيها اقتصاديات السوق (على سبيل المثال، شيلي في السبعينات والثمانيات من القرن العشرين) [4]. هذا يمكن أن يُنظر إلى اقتصاد السوق على انه شرط ضروري مسبق للديمقراطية، ولكن ليس كشرط كافي بنفسه [5].

فضلا عن ما تقدم، توصلت دراسة مصرية إلى أن الشواهد التاريخية تؤكد على أن اعتماد الزراعة على الري الاصطناعي في مصر منذ عهود واغلة في القدم تتطلب وجود سلطة مركزية لتنظيم شبكة ضخمة من مشروعات الري والصرف لضبط استغلال مياه نهر النيل، مما اقترن ذلك كما تؤكد الشواهد التاريخية في اغلب الأحيان بقدر هائل من القهر والاستغلال وارتبط كل ذلك بسيادة قيم معينة: الخضوع والتبعية، ممالأة السلطان، فقدان

---

[1] (Diamond, 1992, p.165), Cited by Ibid, p. 75.

[2] Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, op.cit., p. 75.

[3] (Berber, 1992, p.9), Cited by: Ibid, p. 76.

[4] Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, op.cit., p. 76.

[5] Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, op.cit., p. 77.

الثقة في الحكومة، وغياب روح المبادرة، والقدرية، والسلبية، والصبر [1]. ولكن قد يقابل ما تسميه الدراسة بالخضوع احترام القانون والتعاون مع السلطات في المجتمعات المتقدمة وأن الناس لديهم وعي بأن القوانين والحكومة في خدمتهم طالما تحقق لهم شيء مفيد ملموس.

تشير نتائج الدراسة إلى انه من المحتمل أن تزداد التنمية السياسية الديمقراطية مع الزيادة في ارتفاع الدخل القومي. إذ وجد إلى أن الأقطار الديمقراطية التي شملتها هذه الدراسة تميل في أن يكون لها نسب دخل قومي وتعليم أعلى. تدعم هذه النتيجة الافتراض بأن النمو الاقتصادي الأفضل قد يكون شروط مسبقة مهمة للتطور الديمقراطي [2].

المطلب الثاني

تأثير الأوضاع الجغرافية الاجتماعية

تعلل دراسة مصرية سلوك طاعة السلطة إلى اسباب جغرافية اجتماعية، فقد توصلت هذه الدراسة فيما يتعلق بأسلوب المقاومة، إلى أن الكبار والشباب- عموما- يميلوا إلى تفضيل المقاومة السلمية التي تأخذ صورة الشكوى للرئاسات المختصة على المقاومة العنيفة. ولعل هذا يرجع إلى إحساسهم بعدم التكافوء في القوة المادية بينهم وبين الحكومة، أو إلى كونهم يتصفون بالوداعة إلى حد كبير نتيجة للبيئة الزراعية النهرية [3].

فضلا عن ما تقدم، توصلت دراسة مصرية إلى أن الأوضاع الجغرافية والتاريخية من بين بعض الأسباب التي ساهمت في جعل ولاء الفلاح المصري إلى العائلة أولا، ثم الولاء للقرية ثانياً، فهو جزء لا يتجزأ من عائلته إزاء العائلات الأخرى في القرية، وهو جزء لا يتجزأ من قريته إزاء العالم الخارجي [4] ذلك أن العائلة تنشئه على التعصب لها، ومع قوة الانتماء العائلي، عرف مجتمع القرية ظاهرة العصبية (العزوة) وظاهرة التفاخر بالنسب. ففي علاقته بفرد من عائلة أخرى، كان الفلاح يحس بعائلته ويتعصب لها ويتفاخر بها. فالصراع داخل القرية

---

[1] Karl Wittfogal, Oriental Despotism: A Comparative Study of Total Power (New Have, Coon.: Yale University Press, 1957.

أنظر كذلك: جمال حمدان, شخصية مصر, دراسة في عبقرية المكان, كتاب الهلال, 196, القاهرة, دار الهلال, 1967. نقلا عن:

كمال المنوفي, منظور الثقافة السياسية والنظم السياسية العربية, مصدر سبق ذكره, ص 47

[2] Dragan Stefanovic and Daniel B. German, Exploring and Comparing Political Cultures, in: Russell F. Farnen et al, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, op.cit., p.80.

[3] د. كمال المنوفي, الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره, ص 269.

[4] المصدر نفسه, ص 152.

كانا صراعا بين عائلات وليس بين أفراد [1] والولاء العائلي موجود في قرى عربية أخرى كالقرية العراقية [2].

فضلا عن ما تقدم ساهمت الأوضاع الجغرافية والتاريخية في جعل ولاء الفلاح إلى القرية، فقد عاش الفلاح كل حياته في القرية ولم يخدم في الجيش ولا نظام السخرة، أو ان يغادرها هربا من فرط الظلم والطغيان [3] وكان الفلاح شديد الانتماء إلى قريته انه كان دائم التعصب لها والارتكاز عليها في علاقاته مع أفراد آخرين من قرى أخرى. ورغم ما يسود العلاقات بين الفلاحين من شك وحذر، وبرغم إيثارهم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة إلا أنهم كانوا يتعاونون لمواجهة أي خطر خارجي يهدد القرية ويتضامنون في النوائب والمسرات. فكأن تكتلهم إذن كانت تفرضه دواعي المصلحة والمجاملة [4]

ووجدت الدراسة ذاتها بان الولاء القومي ضعيف جدا عند الفلاح المصري وأن توصلت دراسة أخرى إلى ان بعض أبناء القرى المصرية المجاورة لمدن القاهرة والإسكندرية وأسيوط لديهم وعي بمصر كأمة يعود سببه إلى كره عميق من جانب الفلاحين للاحتلال البريطاني. وخلصت دراسة كمال المنوفي إلى أن الفلاح المصري كان يتجه بولائه إلى عائلته أولا وقريته ثانيا. مما اضعف من شعوره بالمواطنة بما ترتبه من حقوق وواجبات، ويؤثر مصلحته الذاتية على المصلحة العامة، ومصلحة قريته على مصلحة المجتمع القومي، ويستغرق في مشكلاته الخاصة ومشكلات قريته دون اهتمام يذكر بالقضايا القومية [5].

فضلا عن ما تقدم، دعمت دراسة عربية أخرى جرت في مدينة عنيزة في منطقة القصيم بنجد في العام 1966 ما تقدم، حيث توصلت إلى أن الثقافة البدوية ثقافة انقسامية لأنها تدور حول محورين انقسامين: القربى الدموية وما يتمخض عنها من مستويات تقسم القبيلة إلى وحدات بنائية [6] منصهرة ومنشطرة في آن واحد. ثم الجهة أو المكان حيث تساهم الجهة في تقسيم الوحدات الاجتماعية بناء على العائلات التي تقطنها. هنا لا بد من التنويه أن كل حالة انقسامية لها ميكانيزماتها المستقلة. حيث أن مستويات القربى ومن في حكمها هي التي تتحكم في عمليات الوحدة والانقسام وذلك بناء على معيار القربى الدموية: (أنا وأخي على ابن عمي وأنا وابن عمي على الغريب) [7].

---

[1] المصدر نفسه, ص 153.
[2] المصدر نفسه, ص 154.
[3] المصدر نفسه, ص 154.
[4] المصدر السابق, ص 155.
[5] د. كمال المنوفي, الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، مصدر سبق ذكره, ص 157- 158.
[6] عز الدين دياب, مصدر سبق ذكره، ص 112.
[7] المصدر السابق, ص 113.

فضلا عن ما تقدم، تحكم هذه العملية بآلية أخرى هي ما يمكن تسميته بالخطر الخارجي. فالقبيلة تتوحد عندما يهددها الخطر الخارجي. ثم تضعف وتفكك هذه الوحدة بزوال ذلك الخطر. في المجتمعات التي يكون فيها قيم القربى هي القيم المركزية في تحديد درجات الانتماء والولاء داخل البناء الاجتماعي فإن الإنسان يكون إبن أسرته قبل أن يكون إبن أسرته المركبة. وإبن هذه الأسرة قبل أن يكون إبن عائلته . وإبن العائلة قبل أن يكون إبن فخذه. وإبن فخذه قبل أن يكون إبن البطن، وإبن البطن قبل يكون إبن عشيرته، وإبن عشيرته قبل أن يكون إبن قبيلته. وإبن هذه القبيلة قبل إن يكون إبن جهته. وإبن هذه الجهة قبل أن يكون إبن وطنه، وإبن الوطن قبل أن يكون إبن أمته. لقد أصبح معروفا أن هذا النمط من التسلسل في الولاء والقربى يمثل القاسم المشترك بين أصحاب النموذج الانقسامي [1].

[1] المصدر نفسه, ص 113.

الخاتمة

توصلت دراستنا إلى أن الثقافة السياسية هي مركب للقيم والممارسات السياسية التي تشكل بمجموعها جزء من الثقافة العامة السائدة في أي مجتمع والتي تؤثر في التوجهات والسلوكيات السياسية للفرد والجماعة إزاء بعضهم البعض، والسلطة القائمة، ورموز النظام السياسي المحلي والدولي. كما توصلت دراستنا إلى وجود أنواع مختلفة من هذه الثقافات السياسية باختلاف المجتمعات. وكل نوع من هذه الأنواع له سماته وخصائصه وتأثيراته في التوجهات والسلوكيات السياسية كالديمقراطية والاستبدادية وغيرها بشكل تؤثر على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمعات التي توجد فيها. وتبين أن دراسة الثقافة السياسية في العصر الحديث بدأت منذ الخمسينات وحتى الوقت الحاضر، ولها أهمية كبيرة نتيجة اهتماماتها والوظائف التي تقوم بها، وتكتسب من خلال عملية التنشئة الاجتماعية السياسية وجهود الفرد الشخصية ودور الثقافة نفسها من خلال تأثيرها في عملية وهيئات التنشئة الاجتماعية السياسية. فضلا عن ما تقدم، ظهر أن هناك متغيرات أو عوامل لها تأثيرها في الثقافة السياسية كهيئات التنشئة الاجتماعية السياسية الأولية والثانوية، فضلا عن تأثير العوامل الذاتية والبيئية.

يمكن القول أن دراستنا قامت بتحقيق الغرض منها أي دراسة الثقافة العامة السياسية، وتأثيرها في السلوك الاجتماعي والسياسي، والنظام السياسي، وبالمقابل دراسة العوامل المؤثرة فيها، وأسباب الاختلافات في الاتجاهات والسلوكيات السياسية، وأجابت على أسئلة الدراسة وتحققت من فرضيتها. فقد عرفت دراستنا ماهية الثقافة العامة السياسية، والقيم الاجتماعية السياسية، والممارسات والتجارب الاجتماعية السياسية، والتوجهات والسلوكيات السياسية.

فضلا عن ما تقدم تعرفت دراستنا على جذور وأهمية الثقافة العامة السياسية، وكيفية اكتسابها، وكيف تؤثر بعض العوامل والمتغيرات في الثقافة العامة السياسية، والقيم والممارسات والتجارب الاجتماعية السياسية، وأصل الاختلافات في التوجهات والسلوكيات السياسية، ومتى، وكيف، ونتيجة ماذا يقوم الأفراد باكتساب الثقافة العامة السياسية وبالتالي التوجهات والسلوكيات السياسية، وكيف يكتسب الناس الأفراد العواطف والمشاعر والمعرفة حول نظامهم السياسي، وما هي التأثيرات المتبادلة بين التنشئة الاجتماعية السياسية والثقافة العامة السياسية.

فضلا عن ما تقدم، توصلت دراستنا إلى أصل الاختلاف في الثقافات العامة السياسية، وبالنتيجة في التوجهات والسلوكيات السياسية تعود إلى الاختلاف في الثقافات العامة

والعوامل المؤثرة فيها، وتوصلت أيضا إلى أنواع وخصائص الثقافات العامة السياسية تقدم لنا تحليلاً واضحاً حول أسباب تمتع بعض المجتمعات باستقرار اجتماعي وسياسي أكبر من غيرها.

فضلا عن ما تقدم، توصلنا إلى التأثر بالثقافة العامة السياسية منذ الطفولة وحتى آخر مرحلة من حياة الإنسان تقف وراء أسباب لجوء مجموعة كبيرة من الأفراد والجماعات والدول التي تعلمت حول الثقافات السياسية الديمقراطية وقامت بتدريسها أو الدعاية لها، إلى عدم التمكن من تطبيقها في تعاملها اليومي مع بعضها ومع الآخرين. بمعنى آخر نرى أن دراسة العلوم السياسية لوحدها لا تعيننا في تفسير التوجهات والسلوكيات السياسية، بما فيه سلوك طلابها وأساتذتها، بدون الاستعانة بالدراسات النفسية والاجتماعية ايضا على ذلك.

فضلا عن ما تقدم أجابت دراستنا على سؤالها الرئيسي عندما وجدت بأن نوع الثقافة السياسية وخصائصها تُعد من بين ابرز المحددات الأساسية للتوجهات والسلوكيات السياسية، وأن تفسير التوجهات والسلوكيات السياسية يمكن أن نتوصل إليه انطلاقا من رؤية حياتية أو جسمية، ونفسية، واقتصادية، واجتماعية، وتأثير عوامل مختلفة، وليس انطلاقا من تفسيرات أحادية الجانب كأن تكون سياسية بحتة فقط. أو الاستناد إلى عوامل داخلية فقط كما جرت العادة في العديد من الدراسات. وقد استطاعت دراستنا اثبات أن جذور السلوك السياسي ذات اصل نفسي واجتماعي قبل أن يكون ذات اصل سياسي؛ وان الأخير ما هو إلا نتيجة تأثير عوامل اجتماعية ومختلفة، وأن التوجهات والسلوكيات السياسية هي في الأصل تدريب وممارسة منذ الطفولة على ثقافة معينة وليس بالضرورة من التعلم فقط في المدارس والكليات من قبل طلاب العلوم السياسية وغيرهم كما في دراسة ثقافة الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وغيرها أو من خلال تدريس الأخيرة من قبل أساتذة العلوم السياسية وغيرهم.

فضلا عن ما تقدم، تحققت دراستنا من فرضيتها عندما توصلت إلى أن التوجهات والسلوكيات السياسية تأتي من الثقافة العامة السياسية التي نشأ عليها الفرد والجماعة والمجتمعات. عليه فأن الاختلافات في التوجهات والسلوكيات السياسية قد يمكن تفسيرها إذا ما نظرنا إلى الاختلافات في أنواع وخصائص الثقافات العامة السياسي

المصادر والمراجع

أولا: المصادر باللغة العربية

أ- الكتب العربية

1- بلال خلف العمري، أثر المتغيرات الاجتماعية- الاقتصادية على الثقافة السياسية لأساتذة الجامعات الحكومية: دراسة ميدانية، عمان، مركز الريادة للمعلومات والدراسات، 1997.

2- د. السيد عبد القادر شريف، التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة، القاهرة، دار الفكر العربي، 2002.

3- د. جهاد تقي الحسني، الفكر السياسي العربي الإسلامي: دراسة في ابرز الاتجاهات الفكرية، بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ط1، 1993.

4- د سعد الدين إبراهيم، التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، عمان، منتدى الفكر العربي، ط1، 198.

5- د. سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم: مع دراسة ميدانية لطلاب المدارس الثانوية، مصر الجديدة، مصر، ايتراك للنشر والتوزيع، 2004.

6- د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده، بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، 1991.

7- د. عباس مكي، و د. زهير حطب، السلطة الأبوية والشباب: دراسة ميدانية اجتماعية نفسية حول طبيعة السلطة وتمثلها، معهد الإنماء العربي، 1978.

8- د.عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة، بيروت، دار النهضة العربية، 2001.

9- عز الدين دياب، التحليل الاجتماعي لظاهرة الانقسام السياسي في الوطن العربي، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1993.

10- د. علي زيعور، التحليل النفسي للذات العربية: أنماطها السلوكية والأسطورية، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2، 1978.

11- د. كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية، بيروت، دار ابن خلدون، ط1، 1980.

12- د. محمد أنور محروس، سوسيولوجية الجماعات الدينية والثقافات الفرعية، الإسكندرية، المكتبة المصرية، 2004.

13- د. محمد عباس نور الدين، التمويه في المجتمع العربي السلطوي: مقاربة نفسية اجتماعية لطبيعة علاقاتنا بالطفل، بالفقير، بالمرأة وببعضها البعض، المغرب، المركز الثقافي العربي، ط1، 2000.

14- محمود معياري، الثقافة السياسية في فلسطين: دراسة ميدانية، بير زيت، جامعة بير زيت، 2003.

15- د. نبيل صالح، الثقافة السياسية، رام الله، فلسطين، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1997.

ب: الكتب الأجنبية المترجمة إلى العربية

1- ريجارد داوسن، وكينث برويت، وكارن داوسن، التنشئة السياسية: دراسة تحليلية، ترجمة عبد الله أبو القاسم خشيم، ود. محمد زاهي بشير المغيربي، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ط1، 1990.

د: الأطاريح والرسائل الجامعية:

أطاريح الدكتوراه

1- عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، أطروحة دكتوراه، 1990.

2- عليان عبد الله سليمان الحولي، التنشئة الاجتماعية لطفل ما قبل المدرسة في قطاع غزة، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الخرطوم، السودان، 1996.

3- ميادة أحمد عبد الرحمن الجدة، التنشئة السياسية وعلاقتها بالقيم السائدة في المجتمع العراقي: دراسة نظرية تحليلية في علم الاجتماع السياسي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2002.

رسائل الماجستير

1- أحمد شحاذة محمد الكبيسي، إشكالية المجتمع المدني في دول الخليج العربي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2002.

2- كامل عايد سليم عبدوني، أنماط التنشئة الوالدية لدى عينة من طلبة المرحلة الثانوية في مديرية تربية عمان الكبرى الأولى، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، مقدمة إلى الجامعة الأردنية، 1995.

3- محمد عدنان محمود الخفاجي، أثر القيم الاجتماعية في السلوك السياسي في المجتمعات النامية والمتقدمة: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير مقدمة كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، 2001.

4- هند قاسم إبراهيم، المشاركة السياسية للمرأة في دول الخليج العربي: دراسة حالة البحرين، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005.

هـ : الدوريات

1- أيمن إبراهيم الدسوقي، المجتمع المدني في الجزائر: (الحجرة- الحصار- الفتنة)". المستقبل العربي، العدد (259)، أيلول/سبتمبر 2000

2- د.عامر حسن فياض، "الثقافة السياسية ومشكلة الديمقراطية في الوطن العربي"، آفاق عربية، آذار (مارس)، 1992.

3- د. كمال المنوفي، "منظور الثقافة السياسية والنظم السياسية العربية"، المستقبل العربي، العدد (47)، كانون الثاني (يناير)، 1983

ثانيا: المصادر باللغة الأجنبية

A- Books

1- Gabriel A. Almond & Sidney Verba, The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations, Princeton, Princeton University Press, 1963.

2- Henk Dekker, Workshop Excellent University Project, Leiden University, Faculty of Social and Behavioral Sciences, Political science department, Comenius University, Bratislava, 19 January, 2008.

3- Herbert R. Winter & Thomas J. Bellows, People & Politics: An Introduction to Political Science, New York, John Wiley & Sons, Inc., 1977.

4- Kenneth P. Langton, Political Socialization, London, Oxford University Press, Inc, 2nd ed., 1972.

5- Leonard Binder et al, Crises & Sequences in Political Development, Princeton, Princeton University Press, 1971.

6- Richard E. Dawson & Kenneth Prewitt, Political Socialization, Boston, Little Brown & Company, 45h ed., 1969.

7- Richard H. Soloman, Mao's Revolution & The Chinese Political Culture, Berkeley, University of California Press, 1971.

8- Russell F. Farnen, Henk Dekker, Daniel B German, and Rudiger Meyenberg, Democracies in Transition: Political Culture and Socialization Transformed in West and East, Bibliotheks-und Informationssystem, der Universitat Oldeenburg, 2000.

9- Russell F. Farnen, Henk Dekker, Rudiger Meyenberg, and Daniel B. German, Democracy, Socialization And Conflicting Loyalties in East and West, Great Britain, Macmillan Press Ltd., 1996.

10- Walter A. Rosenbaum, Political Culture, London, Thomas Nelson & Sons Ltd, 1975.